

(وبعد ذات الكسر تصحب الخبر ... لام ابتداء نحو إني لوزر)

يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن المكسورة نحو إن زيدا لقائم وهذه اللام حقها أن تدخل على أول الكلام لأن لها صدر الكلام فحقها أن تدخل على إن نحو إن زيدا قائم لكن لما كانت اللام للتأكيد وإن للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام إلى الخبر ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات إن فلا تقول لعل زيدا لقائم .

وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن وأنشدوا :

(يلوموني في حب ليلى عواذلي ... ولكنني من حبها لعميد)

وخرج على أن اللام زائدة كما شذ زيادتها في خبر أمسى نحو قوله :

(مروا عجالي فقالوا كيف سيدكم ... فقال من سألوا أمسى لمجهودا)

أي : أمسى مجهودا ، وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذاً كقوله :

(أم الحليس لعجوز شهربه ... ترضى من اللحم بعظم الرقبة)

وأجاز المبرد دخولها في خبر أن المفتوحة ، وقد قرئ شاذاً : إلا أنهم ليأكلون الطعام ، بفتح أن ويتخرج أيضاً على زيادة اللام .

(ولا يلي ذي اللام ما قد نضيا ... ولا من الأفعال ما كرضيا)

(وقد يليها مع قد كإن ذا ... لقد سما على العدا مستحودا)

إذا كان خبر إن منفيًا لم تدخل عليه اللام فلا تقول إن زيدا لما يقوم وقد ورد في الشعر كقوله :

(وأعلم إن تسليما وتركيا ... للا متشابهان ولا سواء)

وأشار بقوله ولا من الأفعال ما كرضيا إلى أنه إذا كان الخبر ماضيا متصرفا غير مقرون بقد لم تدخل عليه اللام فلا تقول إن زيدا لرضي وأجاز ذلك الكسائي وهشام .

فإن كان الفعل مضارعا دخلت اللام عليه ولا فرق بين المتصرف ، نحو : إن زيدا ليرضى ، وغير المتصرف ، نحو : إن زيدا ليذر الشر ، هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف فإن اقترنت به ، نحو : إن زيدا سوف يقوم أو سيقوم ففي جواز دخول اللام عليه خلاف ، فيجوز إذا كان سوف على الصحيح وأما إذا كان السين فقليل .

وإذا كان ماضيا غير متصرف فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه ، فتقول : إن زيدا لنعم الرجل ، وإن عمرا لبئس الرجل ، وهذا مذهب الأخفش والفرّاء ، والمنقول أن سيبويه لا يميز ذلك .

فإن قرن الماضي المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه ، وهذا هو المراد بقوله وقد يليها مع قد ، نحو : إن زيدا لقد قام .

(وتصحب الواسط معمول الخبر ... والفصل واسما حل قبله الخبر)

تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا توسط بين اسم إن والخبر ، نحو : إن زيدا لطعامك آكل ، وينبغي أن يكون الخبر حينئذ مما يصح دخول اللام عليه كما مثلنا .

فإن كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها على معمول كما إذا كان الخبر فعلا ماضيا متصرفا غير مقرون بقدم لم يصح دخول اللام على معمول ، فلا تقول : إن زيدا لطعامك أكل ، وأجاز ذلك بعضهم .

وإنما قال المصنف وتصحب الواسط أي المتوسط تنبيها على أنها لا تدخل على معمول إذا تأخر فلا تقول : إن زيدا آكل لطعامك .

وأشعر قوله بأن اللام إذا دخلت على معمول المتوسط لا تدخل على الخبر ، فلا تقول : إن زيدا لطعامك لآكل ، وذلك من جهة أنه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط ، وقد سمع ذلك قليلا ، وحكى من كلامهم إني لبحمد الله لصالح .

وأشار بقوله والفصل إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل ، نحو : إن زيدا هو القائم ، وقال الله تعالى : (إن هذا هو القصص الحق) ، فهذا اسم إن ، وهو ضمير الفصل ، ودخلت عليه اللام ، والقصص خبر إن .

وسمي ضمير الفصل ؛ لأنه يفصل بين الخبر والصفة ؛ وذلك إذا قلت : زيد هو القائم ، فلو لم تأت بهو لاحتمل أن يكون القائم صفة لزيد وأن يكون خبرا عنه ، فلما أتيت بـ(هو) تعين أن يكون القائم خبرا عن زيد ، وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر ، نحو : زيد هو القائم ، أو بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو : إن زيدا هو القائم .

وأشار بقوله واسما حل قبله الخبر إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر نحو إن في الدار لزيدا قال الله تعالى : (وإن لك لأجرا غير ممنون) ، وكلامه يشعر أيضا بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر وهو كذلك ، فلا تقول : إن زيدا هو لقائم ، ولا : إن لفي الدار لزيدا .

ومقتضى إطلاقه في قوله إن لام الابتداء تدخل على معمول المتوسط بين الاسم والخبر أن كل معمول إذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمفعول الصريح والجار والمجرور والظرف والحال ، وقد نصّ النحويون على منع دخول اللام على الحال ، فلا تقول : إن زيدا لضاحكا راكب .

(ووصل ما بذى الحروف مبطل ... إعمالها وقد يبقي العمل)

إذا اتصلت ما غير الموصولة بإن وأخواتها كفتها عن العمل إلا ليت فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال ، فتقول : إنما زيد قائم ، ولا يجوز نصب زيد ، وكذلك أنّ وكأنّ ولكنّ ولعلّ ، وتقول : ليتما زيد قائم ، وإن شئت نصبت زيدا ، فقلت : ليتما زيدا قائم .

وظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى أن ما إن اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل ، وقد تعمل قليلا وهذا مذهب جماعة من النحويين كالزجاجي وابن السراج ، وحكى الأخفش والكسائي : إنما زيدا قائم ، والصحيح المذهب الأول ، وهو أنه لا يعمل منها مع ما إلا ليت ، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذ .
واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة فإنها لا تكفها عن العمل بل تعمل معها ، والمراد من الموصولة التي بمعنى الذي ، نحو : إن ما عندك حسن ، أي : إن الذي عندك حسن ، والتي هي مقدرة بالمصدر ، نحو : إن ما فعلت حسن ، أي : إن فعلك حسن .